الحق في تمكين دور المرأة في التنمية الاقتصادية

The right to empower the role of women in economic development

د/ احمد طيلب[1]*

[1] جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مخبر الامن القومي الجزائري (الجزائر)

a.taileb@univ-dbkm.dz

د/ فوكة سفيان [2]

[2] جامعة احمد بوقرة بورداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

s.fouka@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/28 تاريخ النشر: 2021/06/04

ملخص:

تقدم الورقة رؤية نظرية حول حق المرأة في المساهمة في التنمية والتمكين الاقتصادي من خلال المحددات البيئية الدولية والابعاد العملية الداخلية، والتأكيد على أهمية خلق بيئة تشريعية واقتصادية مناسبة لتعزيز هذا الدور الاقتصادي، والاستغلال الأمثل للقدرات والكفاءات النسائية في مجال التنمية ودورها كنوع اجتماعي، حيث توصلنا برؤية تحليلية الى الالتزام الدولي بهذا الحق، بخلق الظروف والرؤية الاستراتيجية المناسبة للمرأة كنصف طاقة المجتمع او اكثر.

الكلمات المفتاحية: التمكين، حق المرأة، مكانة المرأة، التنمية، التنمية الاقتصادية

Abstract:

The document presents a theoretical vision of women's right to contribute to development and economic empowerment through environmental determinants and practical dimensions, and stresses the importance of creating an appropriate legislative and economic environment to strengthen this economic role and optimal use of women's capacities. and development skills and their role as a social gender. International commitment to this right, appropriate conditions and strategic vision for women, such as half the energy of society or more.

key words: Empowerment, women's rights, status of women, development, economic development.

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

ان الاهتمام بقضايا المرأة وبدورها في تنمية المجتمع يعتبر جزاء أساسيا في عملية الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة ، وانطلاقاً من حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز، حيت يشكلن النساء نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الانتاجية ، وقد اصبح لزاما في المجتمع المعاصر ان يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال ، بل لقد اصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم النساء من قدرة في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبقضاء هذا المجتمع على كافة اشكال التمييز ضدهن .

لكن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور يتوقف على خلفيات ومحددات عدة تتعلق بالقيم والثوابت الثقافية والحضارية للمجتمعات، ومستوى الاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، و كذا مستوى تمتعها بحقوقها وما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها ، ومن ثم تمكينها من القيام بمسؤولياتها تجاه اسرتها ، وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة .

اما بالنظر لواقع المرأة خاصة في دول العالم الثالث فهي تمثل نحو 70% من فقراء العالم، وايضا عدم المساواة فيما يتعلق بتمتعها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهي حقيقة نتجت عن التمييز ضد المرأة ووضعها الأدنى في المجتمعات الذكورية. ان المرأة تساهم اليوم في جميع أنحاء العالم، مساهمة كبيرة في الاقتصاد وسوق العمل من خلال عملها المأجور وغير المأجور، في المحيطين العام والخاص. وكذلك في الحياة السياسية من حيث تولي المناصب القيادية والادارية والسياسية في الدولة ، ناهيك عن دورها التربوي والاجتماعي ، بيد أن عدم المساواة المستمر في هذه الحقوق ساهم في إدامة تبعية المرأة وجعلها أكثر عرضة للعنف و الاستغلال وغيرهما من أشكال الانتهاكات، مما دفع العديد دول العالم خاصة العربية منها إلى تحول ، ليس فقط من حيث ضمان الوفاء باحتياجات المرأة المادية فقط ، ولكن أيضاً من حيث إعادة التشكيل الجذرية لعلاقات القوى غير المتساوية بين الجنسين، الوفاء بحقوق المرأة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، يجب أن يمثل استراتيجية ذات أولوية في التعامل مع عدم المساواة الاجتماعية التي تعانيها المرأة.

حيث دفعت ضرورة تعزيز وحماية وترقية حقوق المرأة العديد من الدول العربية الى اعادة بناء منظوماتها التشريعية والقانونية ، وتهيئة الظروف البيئية خاصة الثقافية والقيمية لتقبل هذه التعديلات ، على الرغم من اصطدام هذه المساعي السياسية في هذه الدول ، بمنظومة ثقافية حضارية تتنافي وهذه التوجهات المعاصر، وبقي دور المرأة في هذه المجتمعات بين الحتميات البيئية المعاصرة والخلفيات الفكرية والعقائدية التقليدية، رغم صدور عدة قوانين ومراسيم تعزز ذلك، وحتى مراصد ومراكز بحوث ودراسات وجمعيات وفواعل اجتماعية وفكرية تحث على هذا الدور.

لقد اصبحت قضية مشاركة المرأة في التنمية بشكل عام في الوطن العربي ،لا تعني فقط تنمية قدراتها ، بل أيضا تعني معالجة قضايا النوع الاجتماعي والتي لا تعتبر فقط مسألة عدالة اجتماعية أو مساواة أو تمكين ، وانما تعني مسألة بقاء وتطور من أجل الخروج من حلقة ثالوث الفقر والجهل والتخلف والدخول الحقيقي في التنمية بمفهومها الشامل والكامل . وانطلاقاً من جعل الجندر ومفهوم الفوارق بين الجنسين جزءا من خطة العمل في برامج التنمية فلا بد من إدخال مفهوم الجندر ضمن كافة البرامج والنشاطات التي تصب في عملية التنمية ، بمعنى أخر تركيز مفهوم التنمية على الانسان سواء كان رجلا ام امرأة حيث وتشكل هذه المقاربة استراتيجية تجعل الاهتمام بالمرأة جزءاً لا يتجزأ من البرامج التنموية ،حيث تقتضي العناصر الاربعة في مفهوم التنمية البشرية (الانتاجية ، التمكين ، الانصاف ، والاستدامة) معالجة القضايا المتعلقة بالنوع على انها قضايا إنمائية ومن اهتمامات حقوق الانسان.

ومن خلال هذا التقديم النظري سوف نقدم هذه الورقة العلمية في اطار الاشكالية التالية التي تشمل كل حدود الدراسة وعمق التحليل فيها، حيث نطرح هذا التساؤل بالشكل التالي:

الاشكالية: ماهي مختلف مظاهر ومستويات تمكين وترقية الحق في تمكين المرأة في التنمية ؟

والاجابة على هذه الاشكالية يكون من خلال الاجابة علي التساؤلات الفرعية التالية ، والتي تحدد اهم المحاور التي قامت عليها هذه الدراسة:

- ماهي الابعاد العملية التي تتحكم في حجم مشاركة المرأة في التنمية ؟
- ماهي ابرز الاطر الدولية التي تبنت الحق في تمكين المرأة في التنمية ؟
- ماهي اهم الآليات الوطنية لتفعيل الدور التنموي للمرأة ؟
- ماهي مختلف المؤشرات الدالة على التمكين الاقتصادي للمرأة ؟

والاجابة على هذه التساؤلات تكون في اطار متغيرات الدراسة التي يمكن صياغتها في الفرضية التالية:

الفرضية: كلما كان هناك توفق بين الالتزامات الدولية والمحددات التشريعية والثقافية الحضارية الداخلية، كلما كان هناك تعزيز متكامل ومرن ومتوازن لحق المراة في التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، كطاقة اجتماعية وجب استغلالها حتى في ظل المجتمعات المغلقة.

حيث يعالج هذا الطرح بمنهج تحليلي وفق نظرية النوع الاجتماعي وتطبيقاتها في تفعيل دور المراة ومكانتها في المجتمع بشكل عام، في هندسة للموضوع تبين العوامل المؤثرة في تمكين هذا الدور للمراة، ثم معرفة سبل ومرتكزات تعزيز هذا الدور لنقدم في الأخير رؤية استراتجية لدعم هذه المكانة في ظل التحولات الاجتماعية الراهنة.

2. اهم العوامل التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة في التنمية

جاء في ديباجة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة :" ان التنمية الكاملة والتامة لبلد ما ، ورفاهية العالم، وقضية السلم ، تتطلب جميعا اقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين". (المتحدة، 2019، ص 5)

استحوذت حقوق المرأة الاقتصادية على اهتمام المجتمع الدولي خلال العقد الماضي بشكل متزايد. وذلك أن زيادة الاعتراف بالمساهمة الرئيسية التي تقدمها المرأة في الاقتصاد العالمي من خلال جهودها الإنتاجية ، وكذلك الاعتراف باستمرار تهميشها على المستوى الاجتماعي، من خلال التوجهات الجديدة في الحياة الاجتماعية والثقافية، والتي تسعي إلى تحديد نفاذ المرأة إلى الحياة العامة، أدت جميعاً إلى وضع حقوق المرأة في بؤرة الاهتمام. فبعد أن كان يُنظر إلى تلك الموضوعات على أنها مسائل هامشية في محيط اهتمامات حقوق الإنسان أصبح حضور كل حقوق المرأة (المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية) أكثر وضوحاً – الاعتراف بأن تحقق كل حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة لن يتأتى إلا بالوفاء بكل حقوقها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

لقد ورد في ادبيات الأمم المتحدة ان تنمية المجتمع هي تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة، بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات، ومساعدتها على الاندماج في المجتمع ، والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع. ولما كان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب مشاركة الجميع، فلابد ان تكون المرأة جزءا من هذا الكل، ويتركز على مساهمتها الاهتمام للنهوض بنوعية هذه المساهمة وحجمها، لذلك فإن دور المرأة في التنمية ينبغي أن لا ينحصر في مجال واحد من مجالات التنمية بل ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويمكن إبراز اهم العوامل التي تؤثر في حجم مشاركة المرأة في التنمية في الوطن العربي كما يلي

1.2 البيئة التشريعية والاستراتيجيات الوطنية

تعتبر التشريعات والخطط والاستراتيجيات الوطنية الأدوات التي يتم العمل بواسطتها لتحقيق الأهداف التنموية، لذلك فإنه ينبغي لتفعيل دور المرأة في التنمية وزيادة مشاركتها فيها، من خلال إصدار التشريعات ووضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي تمكن المرأة وتمنحها القدرة على ممارسة أدوارها المنوطة بها، في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كحق المرأة في الانتخاب والترشيح، والحق في الانضمام إلى الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وإتاحة الفرصة أمام المرأة بأن تتقلد المناصب القيادية في المؤسسات الرسمية والأهلية.وكذلك مناصب العمل في المجال الاقتصادي ، وانشاء مؤسسات اقتصادية ودخول عالم المقاولاتية دون تمييز او قيد بسبب الجنس.

2.2 الموروث الثقافي الحضاري

تمثل العادات والتقاليد والنظرة السلبية اتجاه المرأة أحد العوامل التي تعيق من مشاركتها في التنمية، حيث اقتصر النظر إلى دور المرأة في المنزل إلى حرمانها من المشاركة في نواحي الحياة المختلفة،

ومنها ممارسة العمل والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي ينبغي معه تغيير هذه العادات والنظرة السلبية المشوهة للمرأة من خلال بيان أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية بجنب الرجل، وذلك بعقد المؤتمرات وورش العمل وإصدار المطبوعات واستخدام وسائل الإعلام المؤثرة.كما يمكن ان يلعب الاعلام دورا محوريا في التحسيس والتوعية بضرورة واهمية مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي، وانها جزء من عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

3.2 مستويات التعليم والتكوين والتربية

يسهم التعليم في تغيير أوضاع المرأة بشكل عام، ويضمن لها مستقبل أفضل، كما ويتوقف مدى إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية على ما حصلت عليه من تثقيف وتأهيل، حيث يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل، كما أنه يرفع من نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

4.2 مدى مراعات مبدا تكافؤ الفرص

حيث لا يمكن تفعيل دور المرأة في التنمية وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات الحياة دون إزالة كافة أشكال التمييز ضدها، الأمر الذي يتطلب أن تراعي التشريعات الوطنية مبدأ المساواة، و تكافؤ الفرص في المجتمع، بحيث تتوافق الممارسة العملية مع هذا المبدأ .(رضي،، 2012، ص 13)

والمرأة في وطننا العربي والإسلامي اليوم من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية ، لكن وسط ضغوط احتياجات العصر والحاجة للمزيد من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للتصدي لجميع التحديات التي يحملها المجتمع المعاصر، بدا التحول يظهر جليا في إشراك المراة في خطط وعمليات التنمية، وإدماجهن في مشاريعها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة ، وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري، بحيث يمتلك التعليم والتدريب والتأهيل الملائم لمجابهة تحديات العصر الثقافية والاجتماعية.

ولتتمكن المرأة من القيام بدورها في التنمية لابد من وضع مبادئ التمكين موضع التنفيذ و لا يمكن أن يتم ذلك دون جهد منظم ومستمر من المنظمات النسائية والشعبية وغيرها من الهيئات ذات التوجه المؤيد لهذا الفكر، لذلك لا ينبغي أن تتركز الجهود على سن القوانين فحسب ، فلابد من توعية المجتمع والمرأة بصفة خاصة بالقضايا المطروحة حيث يبدأ السعي للتنمية الشاملة من القاعدة العريضة من النساء التي يجب أن تعي مشكلاتها وجوانب الضعف في حياتها وأهمية تنميتها للأفضل. ومن الضروري تقديم حلول لمعالجة المشاكل التي تعاني منها الأسرة وهذه المبادرات لا يمكن أن تقدمها الدول إلا من خلال وعي المرأة بتلك الحقائق ومتابعة ما يستجد على الساحة الدولية، والعمل على فتح مجالات جديدة أمام المرأة في مجالات القطاعات غير الرسمية ، وفي مجال المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة والعمل عن بعد وفي تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والمعاقين، والمسنين، ودعم المؤسسات الحكومية لمنظمات المجتمع المدني التي تديرها النساء وتعاونهما في تفعيل أنشطة وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات المتضررة وتأمين الضمان الاجتماعي، والتأمين ضد البطالة.

3. الاعتراف الدولي بحق مشاركة المرأة وتمكينها في التنمية

شهد الاعتراف بدور المرأة في التنمية عبر عقود التنمية الاربعة تطوراً ملحوظ عقود التنمية التطور (1960-1970) المرأة لم تذكر كفئة منفصلة. ثم في المرحلة (1970-1980) بدأت تظهر بوادر ادماج المرأة في التنمية مؤتمر المكسيك عام 75 ومؤتمر كوبنهاجن سنة 1980)، ليبدا تكريس هذا الحق تدريجيا في الفترة (1980-1990)، ليضع مؤتمر نيروبي 1985 الوثيقة المرجعية التي تدعو للرفع من مشاركة المرأة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي 79 وضعت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وتشكلت لجنة ازالة التمييز ضد المرأة(CEDAW) ،(1990-2000) مما اعطي الاولوية للمرأة بالتأكيد على ضرورة تبني مفهوم النوع الاجتماعي (مؤتمر البيئة بريو – مؤتمر حقوق الانسان بفينا – مؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة – مؤتمر التنمية الاجتماعي بكوبنهاجن – مؤتمر المرأة الرابع بيكين.

كما توجد هناك عدة اعلانات تضمنت صراحة حق المرأة في التنمية حيث جاء صراحة في اعلان فيلادلفيا 1944 انه يحق لكل انسان، بغض النظر عن عنصره أو ديانته أو جنسه، السعي الى الرفاهية المادية والنمو الروحي في ظروف من الحرية والكرامة والامن الاقتصادي وتكافؤ الفرص، اما الاعلان الدولي لحقوق الانسان 1948 في المادة 2 التي نصت على انه للجميع الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات دون أي تفريق على أساس العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او المنشأ الاجتماعي او الملكية او الولادة أو اية وضعية أخرى. (المفوضية السامية لحقوق الانسان، 1948، ص 24).

إضافة الى ما نص عله الاعلان العام الدولي للمرأة بتعزيز النشاط و لترويج المساواة بين الرجل والمرأة، وضمان اندماج المرأة الكامل في عملية التنمية والاعتراف بأهمية مساهمة المرأة في تعزيز السلام في العالم. كما أعلنت الجمعية العمومية عقد الامم المتحدة مكسيكو عام 1975 للمرأة من اجل: المساواة والتنمية والسلام المساواة هدف ووسيلة لتوفير معاملة متساوية للأفراد تحت القانون وفرص متكافئة للتمتع بحقوقهم ولتنمية مواهبهم و مهاراتهم للمشاركة في التنمية الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمستفيدين وعناصر نشطة.

اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأةCEDAW تم تبنيها عام 1979 من قبل المجلس العمومي عبارة عن تصريح دولي لحقوق المرأة اكثر من 90% من الدول الاعضاء (185 بلد) هي طرف في الاتفاقية كانون الاول / ديسمبر 1979 تتضمن جميع الاتفاقيات السابقة المتعلقة بحقوق النساء و تعتبر معاهدة دولية ملزمة تعالج القضايا:

- القانونية
- الزوجية/ الانجابية
- الاقتصادية / الاجتماعية / الثقافية. (المفوضية السامية للأمم المتحدة، 1979، ص8.)

إضافة الى تبني المؤتمر الدولي الثاني للمرأة في كوبنهاغن عام 1980 (برنامج عمل للنصف الثاني من العقد، امتداد لتعريف المساواة، التمييز القانوني de jure، التمييز الفعلي de facto) ، و بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب اعتمدته الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وذلك أثناء انعقاد قمتها العادية الثانية في العاصمة الموزمبيقية، مابوتو في 11 تموز/يوليو 2003 ، حيث جاء في نص المادة 13: الحقوق الاقتصادية وحقوق الرفاه الاجتماعي، حيث تتخذ وتطبق الدول الأطراف تدابير تشريعية، وغيرها من التدابير، لكفالة تكافؤ الفرص للمرأة في العمل والتدرج والوظيفي والفرص الاقتصادية الأخرى. وفي هذا الصدد تقوم بما يلي:

(أ) تعزيز المساواة في فرص الحصول على العمل؛

(ب) تعزيز الحق في الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية للمرأة والرجل؛

(ج) الشفافية في توظيف وترقية المرأة وفصلها، ومكافحة المضايقة في مكان العمل والمعاقبة عليها؛

(د) كفالة حرية اختيار المهنة للمرأة، وحمايتها من الاستغلال من قبل صاحب العمل بما يشكل انتهاكا واستغلالا لحقوقها الأساسية المعترف بها والمكفولة بموجب الاتفاقيات والنظم المعمول بها؛

(هـ) تهيئة الظروف لتعزيز ودعم المهن والأنشطة الاقتصادية للمرأة، وخاصة في القطاع غير الرسمي؛

(و) إقامة نظام للحماية والضمان الاجتماعي للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.

(ز) تحديد سن أدنى لعمل الطفل ومنع توظيفه دون هذا السن.

(ح) اتخاذ التدابير اللازمة للإقرار بالقيمة الاقتصادية لعمل المرأة المنزلي؛

(ط) كفالة حصول المرأة على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، قبل الوضع وبعده،

(ي) ضمان المساواة في تطبيق قوانين الضرائب بين المرأة والرجل؛

(ك) الاعتراف بحق للمرأة العاملة بأجر، بالحق في الحصول على نفس العلاوات والمستحقات التي تمنح للرجال العاملين بأجر، فيما يتعلق بعلاوة الزوجة والأطفال، وكفالة تنفيذ هذا الحق؛

(ل) الاعتراف بتحمل كل من الأبوين المسؤولية الرئيسية عن تربية ونماء الأطفال، وأن الدولة والقطاع الخاص تتحمل مسؤولية ثانوية بخصوص هذه المهمة الاجتماعية؛

(م) اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية الفعالة لمنع استغلال أو سوء معاملة المرأة في الإعلانات والمواد الإباحية. (الدين،2009، ص 84).

على الرغم من تعدد الإعلانات والمواثيق الدولية التي اهتمت بقضية دور المرأة في التنمية، الا انها في جوهرها أكدت على أن التنمية ما هي إلا توسيع الخيارات أمام البشر بهدف إزالة الفقر ومكافحة الأمراض و إيجاد أعمال منتجة لكل الناس . وهناك العديد من التقارير الدولية التي تقيس حالة التنمية في مختلف بلدان العالم، والتي تشير إلى أن كثيرا منها يعاني من قصور في عمليات تمكين المرأة في التنمية، وبالتالي انتهاك العديد من جوانب هذا الحق التي أقرتها مواثيق حقوق الإنسان.

4. الآليات الوطنية لتفعيل مكانة المرأة في التنمية

تتمحور الاستراتيجيات الوطنية لتمكين المرأة في التنمية على ضوء التشريعات والبيئة الدولية على القضاء على الفقر وتحقيق التعليم الشامل ، وكذا تعزيز مساواة الجنسين وتمكين النساء في التنمية بشكل عام ، حظيت هذه المقاربات التنمية بالاهتمام في المنطقة العربية على أثر انتشار سياسات الإصلاح المرتبطة بالليبرالية الجديدة مع التركيز على مشاركة المجموعات المستهدفة في كافة مراحل المشاريع التي تأخذ بمنظور النوع الاجتماعي بداء من لحظة التخطيط للمشروع لتحديد الاولويات الى شكل التدخل ووضع الميزانيات والمتابعة للوصول للنتائج المرجوة .بالرغم من نجاح منظور النوع الاجتماعي والتنمية في إنتاج كم معرفي كبير من الأبحاث والدراسات التي تشير لأشكال وبنى التمييز المختلفة إلا أنه وعلى المستوى العملي والتطبيقي واجه صعوبات كبيرة في ترجمته الى سياسات عملية تأخذ بكل العناصر التي يتطلبها التحليل المبني على هذا المنظور. (الخورى، 2002، ص2).

إذ لوحظ أن كثيرا ما يترجم عبر الكثير من ورشات التدريب للعاملين والعاملات والفاعلين والفاعلات في مجال التنمية، ووضع مؤشرات كمية تشير لفجوات النوع الاجتماعي والتي لا تظهر بالضرورة او تركز على الأسباب المؤدية لتلك الفجوات أو إلى إنتاج أبحاث ودراسات وإحصاءات حول الموضوع .(جاد، 2005، ص5)

1.4.الأسس الاستر اتيجية الوطنية لتمكين للمرأة في التنمية

تنطلق الاستراتيجية الوطنية للمرأة بشكل رئيس من أحكام الدستور وقيم المجتمع العربي الإسلامي ومبادئ حقوق الانسان، كما يجب ان تتلاءم الاستراتيجية الوطنية للمرأة في أهدافها وإجراءاتها وآليات تنفيذها مع قيم المجتمع العربي الأصيلة ومثله الإيجابية وتطلعاته وطموحاته في التقدم والرقي، وتعمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة على تماسك الأسرة وتكاملها باعتبارها الخلية الاجتماعية الأساسية التي تشكل المجتمع والبيئة الطبيعية لتنشئة الفرد وتربيته وتثقيفه وبناء شخصيته، تنطلق معالجة قضايا المرأة من حقيق أنها تصف المجتمع بأكمله، وهي في الوقت نفسه المربية والشريك للنصف الآخر، وفي إطار من المساواة والتوازن بين الحقوق والواجبات.

إن دور المرأة ومكانتها اقتصاديا هما نتاج عملية تطور ونمو شاملين على المستويين القومي والوطني مما يستعدي بذل جهود إيجابية منظمة لدفع عجلة التغيير بما يسهم في تفعيل دورها، والارتقاء بمكانتها في المجتمع وإزالة جميع مظاهر التمييز ضدها، حيث تتكامل الاستراتيجية الوطنية للمرأة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة بأبعادها المتعددة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتستفيد من الاستراتيجيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، كما تستدعي متطلبات التنمية أن يكون للمرأة دور فاعل فيها، ومشاركة كاملة في الحقوق والواجبات، كما تستدعي مراعاة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في البيئات والمناطق المختلفة ،حيث تقوم هذه الاستراتيجية على :

أ. توعية المجتمع بشكل عام، والمرأة بشكل خاص، بحقوقها وواجباتها الشرعية والقانونية، وبالحاجة إلى تطوير التشريعات والقوانين التي تتعلق بدورها في الأسرة والمجتمع وتعزيز هذا الدور بشتى الوسائل.

ب. سن التشريعات أو تعديل النافذ منها، بما يساهم في إلغاء مظاهر التمييز ضد المرأة في المجالات المختلفة، ويعزز دورها في بناء المجتمع وتقدمه. العمل على سن التشريعات التي تكفل للمرأة ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل.

ج. إجراء دراسة شاملة للقوانين والأنظمة النافذة، لبيان ما يحتاج منها لتعديلات قانونية تزيل مظاهر التمييز ضد المرأة، مع مراعاة الأولويات، وضمان مشاركة كلا الجنسين من القطاعين الخاص والعام لمتابعة هذه الدراسات.

د. السعي لتعديل القوانين والتشريعات التي تمس مصالح المرأة وحقوقها، لإزالة مظاهر التمييز ضدها، وتعزيز دورها في المجتمع، وتحسين مكانتها فيه، ويشمل ذلك قوانين الجنسية والأحوال المدنية والتقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والعمل والنقابات المهنية.

هـ. زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة، وضمان عدم التمييز ضدها في الاستخدام في جميع مجالات العمل وقطاعاته. و تأمين التسهيلات اللازمة لتشجيع دخول المرأة سوق العمل واستمرارها فيه، وذلك بتشجيع وتطوير الخدمات المساندة.

ز. القيام بحملات إعلامية لزيادة التقبل الاجتماعي لعمل المرأة، وبخاصة في القطاعات غير التقليدية، وتوفير التدريب اللازم لذلك، وقيام المؤسسات الحكومية بالمبادرة في تطوير إجراءاتها وتوجهاتها الرامية إلى زيادة التأهيل الوظيفي للنساء وإيصالهن إلى المراكز الإدارية والقيادية والسياسية.

ن. متابعة إجراءات التوظيف في المؤسسات الحكومية لضمان عدم التمييز ضد المرأة في التعيين، وفتح كافة الوظائف أمامها. كما توعية أصحاب العمل والمديرين ورؤساء الوحدات الإدارية بالحاجة لإلغاء مظاهر التمييز ضد النساء في التوظيف والتدريب والترقي الوظيفي. وتشجيع الحراك المهني للنساء، وبخاصة في المستويات المهنية الدنيا والمتوسطة، حيث تعمل غالبية القوى العاملة النسائية.

ك. متابعة تطبيق القوانين من حيث عدم التمييز في الأجور بين الرجال والنساء عند القيام بأعمال متشابهة، بالإضافة الى توفير الخدمات الاستشارية للمرأة في مجال العمل وإيجاد قنوات منظمة وقانونية للمطالبة بحقوق النساء وتوفير الاستشارات المتعلقة بذلك.

هذا يدعم من خلال تعزيز مشاركة المرأة في النقابات المهنية والعمالية على كافة المستويات، وتشجيع المنتديات والمطبوعات النسائية، و تشجيع عمل المرأة للحساب الخاص، وتوفير التسهيلات لحصولها على القروض وتوسيع فرص الإقراض المتاحة لها، واتخاذ الإجراءات لتقليل مخاطر الاستثمار والانتاج. مع توفير الخدمات المساندة للمرأة العاملة، وبخاصة تشجيع إنشاء الحضانات ورياض الأطفال وتطويرها، وتحسين الإشراف عليها، لدعم إقبال المرأة على سوق العمل واستمرارها فيه، والاستفادة من النصوص التشريعية الواردة في قانون العمل بآلية تنفيذ مناسبة ،ضمان حقوق النساء في الأعمال الموسمية وغير

المتفرغة وفي القطاع غير المنظم الذي يشكل باباً واسعاً لتشغيل عدد كبير من النساء الفقيرات، وبخاصة في الحضر، والالتزام بشروط تشغيل ملائمة وفق تشريعات العمل. (تقرير نشاط منظمة العمل العربية في مجال شئون عمل المرأة العربية، /2007/2006).

توفير المقومات لدعم دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وزيادة مشاركتها في تلبية متطلبات الحياة اليومية لأسرتها، وتوجيه جهود الجمعيات المحلية لتعزيز هذا الاتجاه، وتوفير الدعم المؤسسي لها في النواحي المالية والفنية والادارية، ووضع برامج خاصة لإعادة تدريب وتأهيل الشابات الباحثات عن العمل لتلبية احتياجات قطاعات الإنتاج المختلفة من القوى العاملة، وكذلك اعطاء الأهمية اللازمة لدعم مشاركة النساء في التخطيط لبرامج الأمن الغذائي وتنفيذها، وإعداد خطط عمل واضحة لهذه الغاية، ضمن سياسة غذائية وطنية لزيادة الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السلامة والصحة المهنية للنساء العاملات، وتوفير ظروف العمل الملائمة لتحقيق ذلك، وختاما قدم البنك الدولي اليات لتمكين المرأة في سوق العمل:

تمكين المرأة فى سوق العمل (جامعة الدول العربية، 2009)

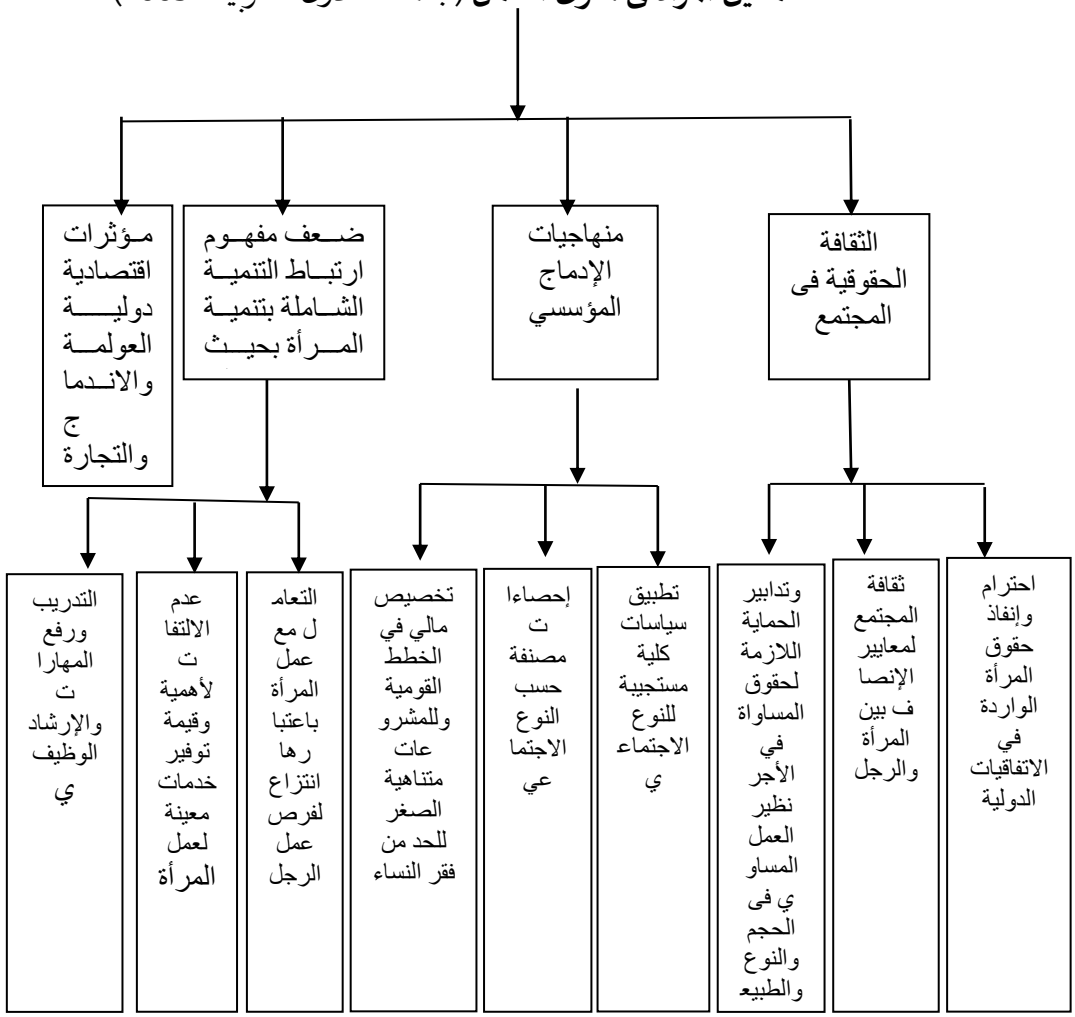

5 . رؤية استراتيجية لتعزيز تمكين المرأة العربية في المجال الاقتصادي

لقد اثر السياق الدولي للعولمة على الاقتصاديات العربية في سوق العمل ، فالتطورات والأزمات الاقتصادية غالبا ما يقع عبئها الأكبر على الإناث في سوق العمل سواء في الأجلين القصير والطويل، على أن الأوضاع غير المواتية في الأسواق العربية لا ترجع إلى عوامل العولمة فقط وإنما ترجع إلى اختلالات هيكلية موروثة في أسواق العمل العربية،ويشير الواقع انه بالرغم من ازدياد حصة النساء من القوة العاملة العربية فإن تركز عمل الإناث ينحصر فى قطاعات الزراعة والخدمات الاجتماعية والشخصية والحكومية والصناعات التحويلية والتجارة وذلك على عكس الذكور الذين يتنوع هيكل التشغيل الخاص بهم.

وبشكل عام يعتبر تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتبنى برامج التثبيت الاقتصادي وخصخصة المشروعات العامة منذ التسعينات عوامل أساسية في تراجع الطلب على العمالة وزيادة عدد المتعطلين من النساء اضعاف الرجال. ومن ثم فقد تراجع التشغيل الحكومي للإناث المتعلمات بالمخالفة للمعايير الدولية، هذا بالإضافة إلى ما تواجهه النساء في الدول العربية من قيود نوعية من قبيل انعدام المساواة تتمثل في فجوة الأجور – قيود الحركة – التعاقد – قيود ممارسة ملكية الأرض.... الخ.

حيث ترتب على ازدياد الفقر بين النساء وقلة فرص العمل لجوء الكثيرين إلى قطاع الأعمال غير الرسمي، فإن التحدي يكمن في تقنين أوضاع النساء في هذا القطاع وتوفير الحماية لهن فيه بمظلات الحماية التأمينية الصحية والاجتماعية والمؤسسية. وبالرغم من ان الافتراض المنطقي بأن انخفاض أجر المرأة قد حيث تتراوح فوارق الأجور بالزيادة بين النساء والرجال من 3 إلى 6 مرات. وعلى المستوى الدولي والإقليمي فإن العولمة تضع قيود على هجرة المرأة العربية إلى الغرب بسبب انخفاض مستويات التعليم والمهارات.

5. 1. تحديات تتصل بمنهاجيات الإدماج المؤسسي

لعل أصعب ما يواجه قضية المرأة في عالمنا العربي استمرار التعامل مع هذه القضية باعتبارها حركة نسائية تدعو إلى التحرر ومزيد من الحريات أكثر من كونها قضية لها منهاجيات لتحقيق فكرة إدماج المرأة في التنمية الشاملة ، وهو المدخل أو الفكر الذى يقود ويؤجج الجدل حول الدين وعلاقات وادوار الرجل والمرأة في الحياة العامة، وداخل الأسرة بدلا من توجيه الجهد إلى إيجاد الآليات المؤسسية لتفعيل المساواة الحقيقية بالقطاع الاقتصادي وعلى ارض الواقع العملي لصالح النمو والتنمية.

ومن هنا فإن التحدي يكمن في توعية واعتراف الحكومات ومتخذي القرار بمدخل السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي، كمنطلق لتبنى سياسات تأخذ في الاعتبار نتائجها وأثرها على المرأة قبل إصدارها. ومن هذا المنطلق فإن على غير ما يبدو ويشاع، فإن قضايا مثل العولمة وتغيير المناخ وأزمة الغذاء وغيرها من القضايا هي كلها من قبيل القضايا ذات التأثير المباشر على المرأة وان الدعوة بان هذه القضايا عامة أو قضايا لا تخص المرأة إنما يرجع إلى عدم فهم تأثير صنع السياسات فى حياة الرجال والنساء بصورة مختلفة للطبيعة البيولوجية من ناحية واختلاف الأدوار الاجتماعية من ناحية اخرى.

5. 2. الاعتبارات القيمية من عادات وتقاليد ومنظومة شرعية

ان حل قضية المرأة بتواجد المرأة عدديا في مواقع العمل بدلا من تحليل أوضاع المرأة الكيفية داخل العمل إنما يجعل من قضية المرأة قضية احتكاك وصراع بين الرجل والمرأة، فمما لا شك فيه ان تواجد المرأة في كل المواقع الوظيفية على تنوعها واختلاف مستوياتها يعبر عن تقدمية المجتمع في قبول دور المرأة المجتمعي على ان تحسين أوضاع المرأة في سوق العمل خاص كان ام حكومي يحتاج إلى إصلاح الهياكل الوظيفية من خلال إيجاد منظومة من آليات ومعايير للشفافية وتكافؤ الفرص لإتاحة الفرص للجميع دون ترك مساحات من التقدير الشخصي على أساس الجنس أو النوع ناهيك عن فرص المرأة في الحصول على التدريب الوظيفي والمهني في داخل العمل أو توفير فرص التدريب للمرأة عند عودتها للعمل بعد انقطاع نتيجة لقيامها بأعباء الأسرة.

5. 3. مبدا تكافئ الفرص في كل المجالات الاقتصادية

يعتبر الالتزام بالتخصيص المالي لتمكين المرأة الاقتصادي من أهم الآليات المؤسسية المتصلة من ناحية بإيجاد فرص لعمل المرأة الحر في مستويات اقتصادية متناهية وصغيرة ومتوسطة الحجم من ناحية ومن ناحية اخرى توفير المشروعات والخدمات الاجتماعية اللائقة لتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية، والذى يعرف على مستويات التخطيط القومي بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي Gender Budgeting .وكنتيجة لانتشار الامية وفقر القدرات للمرأة في الوطن العربي فإن التحدي في لجوء المرأة للقطاع غير الرسمي والقطاع الزراعي اللذان لا يوفران الظروف والأمان الوظيفي والغطاء التأميني اللازم أو بما تطلق عليه اتفاقيات العمل الدولية العمل اللائق للمرأة، إضافة إلى عدم وجود آليات واضحة لتقنين هذا القطاع من قبل الحكومات والذى يزداد حجمه بازدياد البطالة والفقر.

5. 4. تحديات تتصل بالثقافة الحقوقية العامة

لا يزال الجدل دائرا حول حقوق المرأة في العمل بالرغم من توافر قاعدة عريضة من النصوص الفقهية والتشريعية الوضعية أو الدستورية المؤيدة لعمل المرأة، فالمجتمع لا يزال ينظر إلى المرأة باعتبارها تنتزع فرص العمل من الرجل من ناحية مما ينعكس على تفعيل القوانين الوظيفية وإنفاذها على ارض الواقع في صور متعددة منها ما تثبته الدراسات من تدنى راتب المرأة عن الرجل لنفس نوع الوظيفة والكفاءة والوقت وانحسار وظائف الكثير من النساء في طبيعة أعمال من وجهة نظر المجتمع تتناسب وطبيعتها (ممرضة، مدرسة ابتدائي، طبيبة نساء وتوليد، تحاليل، مهندسة ديكور، مرؤوسة وليست رئيسة عمل).

5. 5. تحديات اعلامية تحسيسية توعوية

مما تثبته الدراسات من ازدياد دور المرأة العربية كمعيلة للأسرة ولدور المرأة لمساهمة في حياة الأسرة الاقتصادية بدخلها سواء من العمل أو الميراث أو غبر ذلك من الموارد الشخصية، ان الصورة التقليدية والسطحية التي يتم بها تناول قضية عمل المرأة من قبل الإعلاميين (مقدمين ومعدين) لا تقوم على تقديم عمل المرأة في صورة حق إنساني في اتخاذ القرار وقضية حق في تكافؤ الفرص وهو مدخل أساس لابد من

تبنيه كبداية لتعديل الرؤية العامة لحقوق وواجبات المواطن. إن الدروس المستفادة في المجال الإعلامي تحتاج إلى استخدام أسانيد ومعالجات أعمق لتفعيل دور الإعلام في تعديل رؤية المجتمع على نحو يحترم عمل المرأة بشكل مكافئ للرجل وليس كعبء مفروض على المجتمع العربي من أجندة غربية.

5. 6. اهم الاقتراحات التي من شانها تساهم في تعزيز مكانة المرأة في التنمية الاقتصادية

إن إغفال دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...يعد بمثابة إهدار للجهود المبذولة والتي تبذل بشكل أو بأخر، ومن أجل أن تصبح تلك الجهود ذات قيمة لابد من التأكيد على أهميتها، وهذا ما نادت به المؤتمرات الدولية التي تؤمن بدور المرأة في التنمية، ونظراً لإتساع الوعي بالعلاقة الطردية بين التنمية وإسهام المرأة فيها بإعتبارها نصف المجتمع، ونتيجة لذلك لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية بدون مساهمة كل عناصر التنمية، وقد أصبح النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية مطلباً رئيسياً ترتكز عليه الدولة ضمن توجهاتها التنموية، ونظراً لذلك أصبح عمل رؤية إستراتيجية للمرأة ضرورة ملحة وعليه لابد من :

أ. توجيه الجهود الرسمية و الشعبية لردم الفجوات التشريعية و الاجتماعية بتحديد الفجوات واقتراح آليات إزالة تلك الفجوات بالعمل الدؤوب عبر السلطات التشريعية و التنفيذية والقضائية و الهيئات الرسمية والمؤسسات الشعبية.

ب. إجراء مسوح و دراسات علمية معمقة للبحث في المعيقات التي تحول دون المشاركة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية الفاعلة للمرأة و الناتجة عن مبادئ العدل و الإنصاف و التمكين للاستناد إلى نتائج تلك المسوح و الدراسات في التخطيط لإزالة تلك المعيقات والعراقيل.

ج. بناء قاعدة معلوماتية موثقة و موحدة و معتمدة تغتني بمضامين و بيانات و مؤشرات دقيقة حول واقع المرأة ديمغرافيا و اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا، للاستناد إليها كمرجع أساسي في التخطيط للنهوض بواقع المرأة والتميز الذي يقع على المرأة في فر ص العمل و التعليم و الحصول على المعلومات واتخاذ القرار الحر و الواعي ,و المشاركة و التمكين في جميع مجالاته و أبعاده.

د. مواجهة المواقف النمطية و الموروث الثقافي الذي نجم عن اتجاهات اجتماعية أتت نتيجة ترسبات تاريخية من ظروف و مراحل سابقة، و لم تعد تتوافق مع منطق العصر والتطوريات الأهلية و قادة الراي و خاصة المثقفين و رجال الدين الأدوار الهامة و الفاعلة.

هـ. توجيه برامج توعية حول حقوق المرأة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية لجميع الشرائح الاجتماعية ,ذكورا و إناثا لبناء موقف ايجابي و خلق مناخ اجتماعي ثقافي داعم لقضايا العدالة و الإنصاف و التمكين .

6. خاتمة:

لقد تم تقديم رؤية حول تكريس حق المرأة في التنمية بين الاعتراف الدولي والخصوصيات المحلية، مع تقديم رؤية لتعزيز مكانتها التنموية من خلال مبدا تكافؤ الفرص، والتربية والتعليم والتكوين و تحسين فرص العمل للنساء وحمايتهم من جميع اشكال التمييز والاعتداء بكل اشكاله، وتحسين مستويات المعيشة للنساء خاصة في المناطق النائية، وسد منافذ البطالة بين النساء وتقليص حدّة الفقر وتخفيف انتشاره للمرأة.

وكذا توفير البيئة المناسبة سواء من الناحية التشريعية او الاقتصادية للنساء القادرات على العمل والإنتاج، بالإضافة الى رفع كفاءة المرأة في أداء أدوارها الإقتصادية ويشمل تدعيم إمكانياتها لتنظيم المردود من جهودها الإنتاجية مع تطوير وتوسيع مشروع مكافحة الفقر الذي يهدف إلى مساعدة الأسر الفقيرة والأفراد والجماعات الفقيرة وذوي الدخل المحدود على العمل والإنتاج عن طريق الخدمات والقروض لإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية والإسهام في الحد من الفقر والبطالة.

كما يمكن تشجيع المشاريع الخاصة بالمرأة والتي تستهدف تحسين مركزها الإقتصادي والإجتماعي ودعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تحسين أوضاع المرأة، مع تحسين أوضاع المرأة الريفية ودعم المشاريع الزراعية وتربية الثروة الحيوانية التي تساهم فيها النساء الريفيات على وجه الخصوص .

6. قائمة المراجع:

تقرير نشاط منظمة العمل العربية في مجال شئون عمل المرأة العربية ,(2006/2007/) .مارس، ,22 04 Consulté le 2021, sur https://alolabor.org

الانسان ,م .ا .(1948) .، *الاعلان العالمي لحقوق الانسان* .الامم المتحدة :قرار الجمعية العامة 217الف)د(3-،المؤرخ في 10ديسمبر.

الخورى ,د .ب .(2002) .*مساهمة المرأة في التنمية الرّيفية المستدامة* .لبنان :رابطة سيدات دير الأحمر.

الدين ,ا .س .(2009) .*حقوق الانسان والمرأة والتنمية* .الاسكندرية ,مصر :مكتبة الإسكندرية.

السامية ,م .ا .(1979.) .*اتفاقية القضاء على اشكال التمييز ضد المرأة* ، .الامم المتحدة :قرار الجمعية العامة 34/180 المؤرخ في 18ديسمبر .

العربية ,ج .ا .(2009) .*التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة ورقة مقدمة في ورشة عمل "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية* ." دمشق :الامانة العامة القطاع الاجتماعي ادارة المرأة.

المتحدة ,ا .(2019). Consulté le 04 20, 2021, sur :اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cedaw.aspx

جاد ,إ .(2005) .*تطور مفاهيم المرأة والتنمية تقييم نقدي من المنظور العربي، عن البنك الدولي ، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :المرأة في المجال العام* .بيروت :دار الساقي.

رضي، ,م .ح .(2012). العولمة المتمركزة على التنمية :نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة ."*ورقة عمل حول دور المرأة في التنمية تجربة مملكة البحرين للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD XIII"*, (p. 13). قطر.